# دور التهرب الضريبي لأنشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية دراسة تطبيقية

**م.م. محمد حسن عبد الأمير**
**الدائرة الإدارية والمالية**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
m.rubaiee@gmail.com

**م.م. أحمد إبراهيم حسين**
**دائرة البعثات والعلاقات الثقافية**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
Ahmedhusseingermany@gmail.com

**م.م. آمنة محمد منصور**
**الدائرة الإدارية والمالية**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
Amenahussn85@gmail.com

**م.م. فاضل عباس داود**
**الدائرة الإدارية والمالية**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
Fadilabas974@gmail.com

**الباحث: حيدر خالد رشيد**
**الجهاز المركزي للإحصاء**
**وزارة التخطيط**
Haidar.rd@gmail.com

**المستخلص:**

اصبحت ظاهرة اقتصاد الظل تمثل أحد المتغيرات الرئيسية التي تهدد اقتصاديات الدول مما يصاحبها من تأثيرات سلبية متمثلة بالتهرب الضريبي وما يقوده هذا التهرب من اثار عكسية على الموازنة العامة والذي ينعكس على كل القطاعات الاقتصادية للبلد.

حيث ان ايرادات هذا الاقتصاد الخفي لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي ولا تخضع للقانون والتشريعات الضريبية السارية مما يقود الى الحد من امكانيات البلد المالية وسوء توزيع الثروات والناتج القومي اضافة الى الافرازات الغير مرغوب بها على المجتمعات متمثلة بالمخالفات والانشطة غير المشروعة.

لقد أصبح اقتصاد الظل آفة تنخر بجسد الاقتصاد للدول حيث يشكل ما يقارب (35%) من اجمالي الاقتصاد الكلي للدول النامية بينما يشكل ما يقارب (15%) من اقتصاديات الدول المتقدمة.

نحاول في هذا البحث ان نوضح دور التهرب الضريبي من انشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط.

**الكلمات المفتاحية:** اقتصاد الظل، الموازنة العامة، التهرب الضريبي، عجز الموازنة.

# The role of tax evasion of shadow economy activities in federal budget deficit Applied Study

Assist. Lecturer: Mohammed H. Abdulameer
Financial Directorate
Ministry of Higher Education & Scientific Research

Assist. Lecturer: Ahmed I. Hussein
Scholars & Cultural Relationships Directorate
Ministry of Higher Education & Scientific Research

Assist. Lecturer: Amenah M. Mansoor
Financial Directorate
Ministry of Higher Education & Scientific Research

Assist. Lecturer: Fadhil A. Dawood
Financial Directorate
Ministry of Higher Education & Scientific Research

Researcher: Hayder Khalid Rashid
Central Statistical Organization
Ministry of Planning

## Abstract:

The phenomenon of the shadow economy has become one of the main variables that threaten the economies of the countries, which is accompanied by the negative effects of tax evasion and the negative effects of this evasion on the public budget, which is reflected on all economic sectors of the country.

As the revenues of this hidden economy are not included in the national income accounts and are not subject to the law and tax laws in force, which leads to limit the country's financial potential and misallocation of wealth and national product in addition to the undesirable secretions on societies represented by irregularities and illegal activities.

The shadow economy has become a scourge of the body of the economy of the countries, which constitute about (35%) of the total macroeconomic of the developing countries, while constituting about (15%) of the economies of developed countries.

In this research, we try to clarify the role of tax evasion of the activities of the shadow economy in the federal budget deficit based on the data of the Ministry of Planning.

**Keywords:** Shadow Economy, General Budget, Tax Evasion, Budget Deficit.

## منهجية البحث

**مشكلة البحث**: تكمن مشكلة البحث في قلة الدراسات والبحوث التي تعالج موضوع عجز الموازنة الاتحادية للدولة وتحديد دور اقتصاد الظل في تعزيز ايرادات الدولة لتقليل ذلك العجز.

**اهمية البحث**: تبرز اهمية البحث من تحديد وايجاد ايرادات متنوعة جديدة للاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية.

**اهداف البحث**: يهدف البحث الى:

١. تحديد دور (التهرب الضريبي من ايرادات انشطة اقتصاد الظل) في المساهمة في عجز الموازنة الاتحادية.

٢. ابراز الضريبة على انشطة اقتصاد الظل كأحد الايرادات الاساسية المساهمة في تقليل عجز الموازنة.

**فرضية البحث**: ان للتهرب الضريبي الناتج عن انشطة اقتصاد الظل أثر كبير في المساهمة في عجز الموازنة الاتحادية.

**الحدود الزمانية والمكانية للبحث**:

١. الحدود المكانية: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

٢. الحدود الزمانية: السنة المالية (٢٠١٧).

## المبحث الاول: الموازنة العامة

**المقدمة (Introduction):** الموازنة العامة هي المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف أنواعها. فبدونها يصعب أن تسير الوزارات والمؤسسات الحكومية سيرا منتظما، ولا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها، وتصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له.

أطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدام لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا ويقصد به مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة التي هو بصدد تقديمها الى للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.

فالميزانية العامة هي نضرة توقعية لإيرادات ونفقات الدولة لمدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة تخضع لإجازة من السلطة المختصة.

**تعريف الموازنة العامة (General Budget Definition):** لقد اعطيت العديد من التعاريف لموضوع الموازنة العامة واختلفت هذه التعاريف باختلاف الفترات الزمنية التي عالجت الموضوع وتطورت مع تطور هذا العلم، ومن اهم التعاريف وحسب التسلسل الزمني لها:

الجدول (١): تعريف الموازنة العامة كما ورد في المصادر ادناه

| ت | التعريف | المصدر |
|---|---|---|
| ١ | بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية. | عواضة، ١٩٨١: ٤ |
| ٢ | عملية سنوية ترتكز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الموارد لتحقيق الاغراض المطلوبة بكفاءة. | شكري، ١٩٩٠: ٢٨ |
| ٣ | خطة مالية مستقبلية في صورة بيان تقديري ومعتمد عن النفقات العامة والايرادات العامة للدولة عن فترة مالية مقبلة غالباً ما تكون سنة. | غنام، ٢٠٠٦: ١٩ |
| ٤ | خطة مالية تتضمن تقديرات للنفقات والايرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة. | عصفور، ٢٠١٥: ١٦ |

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر اعلاه.

من التعاريف السابقة يتضح ان الموازنة العامة تتضمن خمسة عناصر هي:

١. الموازنة خطة مالية قصيرة الاجل.

٢. الصفة التقديرية.

٣. سنوية الموازنة.
٤. اجازة الجباية والانفاق.
٥. الموازنة تعكس الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

**مراحل تطور الموازنة العامة (The stages of development of the General budget):**

يمكن عرض اهم مراحل التطور الحاصلة في الموازنة العامة بالآتي:

١. الموازنة التقليدية (موازنة الاعتمادات) (Traditional Budget).
٢. موازنة البرامج والاداء (Performance Programming Budget).
٣. موازنة التخطيط والبرمجة (Planning Programming Budget).
٤. الموازنة الصفرية (Zero-Base Budget).
٥. الموازنة التعاقدية (Contract Budget).

وتمثل الموازنات اعلاه الاتجاهات التي تطورت بها مراحل الموازنة بين الاتجاه الذي مثلته الموازنة التقليدية الى النقلة من التوجه الرقابي المالي الى الرقابي الاداري الذي مثلته موازنة البرامج والاداء الى الاتجاه التخطيطي الذي جاءت به موازنة التخطيط والبرمجة، وجاءت موازنة الاساس الصفري الذي يمثل الاتجاه الاداري التخطيطي واخيراً جاءت الموازنة التعاقدية التي جعلت العلاقة بين الاجهزة التنفيذية والحكومية علاقة تعاقدية يتم بموجبها دفع الحكومة مبالغ محددة قبل واثناء وبعد تنفيذ ما اتفق عليه. (سلوم والمهايني، ٢٠٠٧: ١٠٥)

**عجز الموازنة:** ويشير مفهوم العجز في الموازنة من الناحية الاقتصادية الى وجود اختلال بين طرفي الموازنة، اذ تزداد فيها النفقات العامة يقابلها نقص في الإيرادات العامة. (محمد، ٢٠١٩: ٩).

ان العجز في موازنة اية دولة لا تعتبر خطأ في حد ذاته، الا ان هنالك ظروفاً اقتصادياً تملي على الدولة التوسع في انفاقها في مدة معينة، لكن الخطأ ان يلازم ذلك العجز الموازنات لعدة سنوات، الامر الذي ينبئ عن خلل اقتصادي يجب معالجته. (خوشناو، ٢٠١٩: ٢١)

**اسباب عجز الموازنة:** ويعزى العجز في الموازنة الى عدة اسباب نورد منها الاتي (الغزالي، ٢٠٠٧: ٥-٦):

١. زيادة الانفاق العام من قبل الدولة بأعلى المعدلات مقارنةً بنمو وتزايد الإيرادات العامة.
٢. تأثير التضخم.
٣. تفاقم الإنفاق العسكري.
٤. تأثير الزيادة في المدفوعات التحويلية لإغراض تمويل الخدمات الاجتماعية واعانات البطالة.
٥. عدم تجسيد فلسفة الترشيد في السياسة الاتفاقية، مما يؤدي الى هدر الكثير من اموال الدولة يقابلها انخفاض في كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المصروفة.
٦. لجوء الدولة الى سياسات خاطئة لمعالجة الازمات الاقتصادية.
٧. حالات الفساد الحكومي وما يلعبه من دور في اظهار العجز في الموازنة في كافة جوانب الموازنة.

ويرى الباحثون بالإضافة الى ما ذُكر أعلاه من اسباب عجز الموازنة إن الاخفاق في جباية الضرائب نتيجة التهرب الضريبي من الخاضعين لها الدور الكبير في اظهار العجز في الموازنة.

**مصادر تمويل عجز الموازنة:** هنالك عدة مصادر لتمويل العجز الحاصل في الموازنة منها داخلية واخرى خارجية وكالاتي:

١. المصادر الداخلية تشتمل على: (الداودي، ٢٠١٣: ٣٣٧-٣٣٨)

أ. الاقتراض من الجمهور: يقصد به اقتراض الحكومة من شخص طبيعي او معنوي كالأفراد والشركات التجارية، ويتم اللجوء الى هذه الطريقة لتمويل عجز الموازنة للأسباب التالية:

- ❖ عدم وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية.
- ❖ عدم وجود الرغبة لدى الأفراد إلى شراء سندات القرض الحكومي لتوظيف مدخراتهم.

ب. الاقتراض من البنوك التجارية: ويقصد به قدرة البنوك على خلق النقد وبشكل حسابات جارية، بحيث يتم الاعتماد على هذه الطريقة بالدرجة الاساس على مقدار الاحتياطيات النقدية للبنـوك. (عبد العظيم، ١٩٩٨: ٢٣٨)

٢. المصادر الخارجية: تلجأ الدولة الى الاقتراض من الخارج في حال عدم كفاية المصادر الداخلية الوارد ذكرها انفاً في تغطية عجز الموازنة، غير ان هذا الاقتراض لا يترك أثره على عرض النقد الا إذا نجمت عنه زيادة في الاموال النقدية التي يحتفظ بها القطاع الخاص. (خوشناو، ٢٠١٩: ٢٩)

## المبحث الثاني: اقتصاد الظل والتهرب الضريبي

**أولاً. اقتصاد الظل:** يشير مفهوم اقتصاد الظل الى الفعاليات الاقتصادية التي تحصل خارج ضوابط وتشريعات الدولة النافذة وموافقة السلطات الرسمية عليها ولا تظهر بياناته وإحصاءاته في المنشورات الرسمية من ضمنها الدخول المكتسبة وغير الواردة في الحسابات القومية للبلد (عبد العظيم، ١٩٩٧: ١٠).

ويعرف اقتصاد الظل بانه كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية. او هو كافة الانشطة التي يترتب عليها توليداً للدخل سواء كانت قانونية او غير قانونية خاضعة او غير خاضعة للضريبة (Mirus & Smith, 1994 :25).

من التعاريف اعلاه نستنتج ان هناك عاملين اساسيين يميزانه عن بقية انواع الاقتصاد يمكن ايجازهما بالآتي:

١. ان انشطة اقتصاد الظل لا تخضع لرقابة الدولة، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية للبلد.

٢. اقتصاد الظل يتهب من كافة الاستحقاقات المترتبة على انشطته للدولة.

٣. توليد الدخل من انشطة اقتصاد الظل قد تكون قانونية (اقتصاد غير رسمي) او غير قانونية (اقتصاد اسود).

ويمكن توضيح ذلك الشكل التالي:

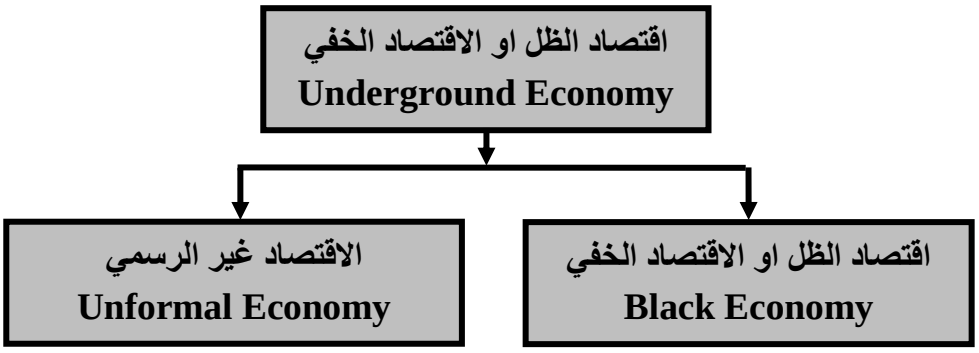


الشكل (١): مكونات اقتصاد الظل

**اسباب انتشار اقتصاد الظل في العراق:** مر البلد بعدة ظروف ساهمت وبشكل كبير بشيوع ظاهرة اقتصاد الظل وتناميها تمثلت بالحروب التي خاضها والحصار الاقتصادي وهجرة الايدي العاملة الى خارج البلد من جهة وهجرة الايدي العاملة من الريف الى المدن من جهة ثانية، كذلك ضعف اداء القطاع الخاص والاعتماد على القطاع العام وهيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية وضعف رقابة الدولة بسبب الظروف السياسية الغير مستقرة كلها اسباب ادت الى تفاقم ظاهرة اقتصاد الظل في العراق.

ويمكن ايجاز اهم الاسباب التي ادت الى انظمام العاطلين عن العمل الى ممارسة انشطة اقتصاد الظل بالآتي:

١. نسبة نمو السكان العالية التي تقدر بحوالي (٣,٥%) سنوياً وارتفاع نسبة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لاول مرة حيث تقدر نسبتهم حوالي (٥٠%) من الايدي العاملة مما يؤدي الى زيادة العرض من القوى العاملة وقلة الطلب عليها. (مسح التشغيل والبطالة في العراق ٢٠٠٦).
٢. زيادة البطالة بين حملة الشهادات العليا بسبب ضعف التعليم الجامعي وعدم دقة تخطيط القوى العاملة في البلد.
٣. ضعف التعليم الجامعي وعدم ملائمته لتلبية احتياجات سوق العمل من حيث جودة العمالة والاختصاص المطلوب. (تقرير المنشآت الصغيرة لسنة ٢٠٠٦).

**ثانياً. التهرب الضريبي:** تعتبر الضريبة أحد مصادر الايرادات العامة للدول وتعد أحد الركائز التي ترتكز عليها السياسة المالية للبلاد، فهي تمثل مصدراً اساسياً لتمويل النفقات العامة من جانب ومن جانب اخر تمثل اداة فاعلة بيد الدولة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تنخفض الايرادات الضريبية بشكل كبير كلما ازدادت عمليات التهرب الضريبي في المجتمع، مما يستوجب الاهتمام بظاهرة الاحتيال الضريبي او التهرب الضريبي التي تكون ملازمة لنظام الضريبية، التي تعاني منها دول عدة، وينبغي ايجاد سبل جديدة يمكن اعتمادها للتقليل من هذه الظاهرة، والتقليل من عمليات الاحتيال التي تساعد المكلفين في عملية التهرب الضريبي.

وتعد الضرائب أحد اهم الموارد المالية للدول الحديثة، إذ يعكس النظام الضريبي فلسفة الدول وطبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، تعد ضريبة الدخل على الرواتب والاجور من الضرائب المهمة إذ تمثل الركن الاساسي في الرابطة الوثيقة بين الدولة وافراد المجتمع وكذلك لاتساع وعائها الضريبي وشمولها اجور ورواتب العاملين في كلٍ من القطاع العام والخاص والمختلط.

**تعريف الضريبة (Tax Definition):** لقد اعطيت العديد من التعاريف لموضوع الضريبة ومن هذه التعاريف:

١. فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. (الناشد،٢٠٠٠: ١٢).
٢. مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزينة الدولة إسهاما منهم بالنفقات العامة التي تحتاجها الدولة، باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة (ابوحشيش، ٢٠١٠: ١٧).

٣. وعرفت أيضاً بانها تخمين أو تقييم يتم احتسابه على مجمل مصادر الدخل السنوي للمكلفين يستثنى منه الجزء المعفى بموجب القانون (Melville, 2011: 15)

**التهرب الضريبي:** يعد العراق من لدول ذات الاقتصاد الريعي في الوقت الحاضر، اذ يعتمد بشكل تقريباً كلي على الواردات النقدية من بيع النفط، وهنا تبرز اهمية الضريبة كمورد لا يستهان به في تحقيق ايرادات للدولة خصوصاً في فترات تذبذب اسعار النفط وانخفاض اسعاره. لكن التهرب الضريبي يعد أحد المعوقات الاساسية التي تحول بين الدولة وبين تحقيق الاهداف الضريبية في العراق.

ويُعد التهرب الضريبي من الظواهر التي أنتشرت في دول العالم جميعا، بغض النظر ان كانت متطورة أم نامية، وهي ظاهرة ملازمة للضريبة يختلف حجمها، صورها وتأثيرها من دولة الى أُخرى. وتسعى الدول جاهدة الى الحد من هذه الظاهرة ومعالجتها.

يعرف التهرب الضريبي بأنه " محاولة المكلفين الخاضعين للضريبة بعدم دفع الضريبة، أو تقليلها، وذلك عن طريق تقديم معلومات ناقصة" (الكعبي، ١٩٩٨: ١٢).

او هو "عدم دفع الضريبة كليا، أو جزئيا من لدن المكلف بدفعها قانونا، ودون نقل عبئها الى غيره، بحيث لا تحصل الدولة نتيجة ذلك على الايرادات الضريبية كليا، أو جزئياً"(خلف، ٢٠٠٨: ١٩٤).

ويعرف ايضاً بانه "وسيلة لا يقرها القانون في دولة ما لغرض التخلص من دفع الضريبة كلاً او جزءً." (ابو زيد، ٢٠٠٧: ٣٩).

**اسباب التهرب الضريبي:** تعددت الاسباب المؤدية الى ظاهرة التهرب الضريبي ولكن يمكن ايجاز اهم تلك الاسباب بالآتي:

١. اسباب تشريعية كعدم وضوح النص التشريعي الضريبي وضعف الإجراءات الضريبية.
٢. الاسباب الاقتصادية: حيث يلاحظ بصورة عامة انخفاض بالتهرب الضريبي في فترات الرخاء الاقتصادي للبلدان، مقابل ارتفاع في نسبة التهرب الضريبي في الازمات الاقتصادية كالكساد والتضخم وفترات الحروب.
٣. الاسباب المالية: كارتفاع معدلات الضريبة حيث يرتفع التهرب الضريبي بارتفاع نسبة الضريبة والعكس صحيح.
٤. الاسباب الادارية: فكلما كانت السلطة الضريبية أكثر كفاءة ونزاهة كلما قل التهرب الضريبي، لكن عدم النزاهة والفساد الاداري وسوء استغلال السلطة كلها اسباب تقود الى ازدياد ظاهرة التهرب الضريبي.
٥. انخفاض الوعي الضريبي للجمهور المكلف بالضريبة له أثر بالغ الاهمية في زيادة التهرب الضريبي.

## المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

بعد ان تم العرض المفاهيمي للجانب النظري في المباحث السابقة، يتم في هذا المبحث عرض الجانب العملي لمتغيرات الدراسة والذي بدوره ينقسم جانبين هما:

١. وصف عينة الدراسة.
٢. تحليل بيانات الدراسة.

واخيراً الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثون بعد اجراء التحليلات الاحصائية لمتغيرات الدراسة.

**وصف العينة. الجهاز المركزي للإحصاء:** في ثلاثينات القرن الماضي كان الإحصاء شعبة صغيرة في مديرية التجارة العامة في وزارة المالية ثم ارتبطت بوزارة الاقتصاد والمواصلات، وبعد ان تم تقسيمها الى وزارتين في سنة ١٩٣٩ الحقت هذه الشعبة بوزارة الاقتصاد باسم (الدائرة الرئيسية للإحصاء)، وصدر قانون الإحصاء رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٩ وتم بموجبه تحديد مهام الدائرة بـ (جمع وإعداد وتنسيق وتلخيص ثم نشر كافة المعلومات الإحصائية المتعلقة بأعمال الأهالي التجارية والصناعية والإجتماعية والإقتصادية وكذا أحوالهم العمومية) ونظم هذا القانون اسس التعامل بين المكلفين بالإدلاء بالبيانات الإحصائية وبين القائمين على ادارة العمل الإحصائي في مفاصل الدولة المختلفة. في عام ١٩٥٦ أدمجت الدوائر والأقسام الإحصائية الموجودة في بعض دوائر الدولة الرئيسة للإحصاء ومنشآتها وعلى أثر ذلك سميت بـ (دائرة الإحصاء المركزية). وفي سنة ١٩٥٩ صدر قانون السلطة التنفيذية الذي استحدثت بموجبه وزارة التخطيط والحقت بها دائرة الإحصاء المركزية ورفعت درجتها الى مديرية عامة بتاريخ ١٩٥٩/٧/١. وفي سنة ١٩٦٢ صدر قانون الإحصاء رقم (٥٧) والذي تم بموجبه إلغاء قانون الإحصاء رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٩ وتم تحديد مهام وواجبات دائرة الإحصاء المركزية. في عام ١٩٦٨ صدر نظام وزارة التخطيط، وتم تسميته بالجهاز المركزي للإحصاء. وفي سنة ١٩٧٢ صدر قانون الإحصاء رقم (٢١) النافذ لغاية تأريخه.

مارس الجهاز عمله الإحصائي من خلال فروعه على مستوى المحافظات وبعض الأقضية لغاية التسعينات وبسبب الأحداث التي مرت بالعراق انفصلت محافظات إقليم كردستان (دهوك، اربيل والسليمانية) وأصبحت بمعزل عن الجهاز في الوقت الذي تركز العمل على خمسة عشر محافظة وأصبح الجهاز مجزئ إلى منظمتين منفصلتين إحصائيتين تعملان بمنهجية مختلفة لغاية عام ٢٠٠٤ حيث بدأت المفاوضات مع إقليم كردستان للمساهمة في العمل الإحصائي المتمثلة بخطط العمل السنوية والمسوح. وفي نفس العام أعيد النظر في الهيكل التنظيمي والفني للوزارة التي اصبحت تسميتها (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي) لتنسجم مع طبيعة المهام والأنشطة التي تمارسها الوزارة على ارض الواقع وأصبح اسم الجهاز (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات) بعد ان استحدثت فيه مديرية عامة بإسم (دائرة تكنولوجيا المعلومات).

**تحليل بيانات الدراسة:** يمثل الجدول (٢) والخاص بتقديرات السكان للعراق لسنة ٢٠١٧ لعدم وجود تعداد سكاني دقيق منذ تعداد عام ١٩٩٧ لدى الجهاز المركزي للاحصاء بوزارة التخطيط، لذا سيتم اعتماد التقديرات السكانية كاساس في الجانب العملي للدراسة.

الجدول (٢): تقديرات السكان حسب الفئات العمرية لسنة ٢٠١٧

| تقديرات سكان العراق حسب الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة ٢٠١٧ | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفئة العمرية | حضر | | ريف | | مجموع | | |
| | ذكور | اناث | ذكور | اناث | ذكور | اناث | مجموع |
| 4-0 | 1,870,353 | 1,769,472 | 927,192 | 882,403 | 2,797,545 | 2,651,875 | 5,449,420 |
| 9-5 | 1,721,391 | 1,637,995 | 889,446 | 819,755 | 2,610,837 | 2,457,750 | 5,068,587 |
| 14-10 | 1,541,441 | 1,441,464 | 791,869 | 736,761 | 2,333,310 | 2,178,225 | 4,511,535 |
| 19-15 | 1,389,068 | 1,326,706 | 658,128 | 607,585 | 2,047,196 | 1,934,291 | 3,981,487 |
| 24-20 | 1,272,794 | 1,189,936 | 515,394 | 460,388 | 1,788,188 | 1,650,324 | 3,438,512 |
| 29-25 | 1,019,342 | 978,826 | 383,226 | 384,865 | 1,402,568 | 1,363,691 | 2,766,259 |
| 34-30 | 889,100 | 898,436 | 339,011 | 365,398 | 1,228,111 | 1,263,834 | 2,491,945 |
| 39-35 | 757,719 | 791,840 | 289,076 | 311,801 | 1,046,795 | 1,103,641 | 2,150,436 |
| 44-40 | 709,939 | 724,991 | 277,177 | 275,304 | 987,116 | 1,000,295 | 1,987,411 |
| 49-45 | 546,434 | 558,476 | 183,044 | 192,649 | 729,478 | 751,125 | 1,480,603 |
| 54-50 | 342,184 | 411,439 | 87,921 | 124,178 | 430,105 | 535,617 | 965,722 |
| 59-55 | 372,161 | 385,511 | 116,816 | 126,189 | 488,977 | 511,700 | 1,000,677 |
| 64-60 | 252,078 | 276,132 | 84,682 | 91,929 | 336,760 | 368,061 | 704,821 |
| 69-65 | 171,349 | 178,125 | 50,310 | 52,810 | 221,659 | 230,935 | 452,594 |
| 74-70 | 112,331 | 112,854 | 32,292 | 32,668 | 144,623 | 145,522 | 290,145 |
| 79-75 | 58,669 | 69,548 | 17,501 | 22,252 | 76,170 | 91,800 | 167,970 |
| 80+ | 65,192 | 97,259 | 29,128 | 39,816 | 94,320 | 137,075 | 231,395 |
| المجموع الكلي للعراق | 13,091,545 | 12,849,010 | 5,672,213 | 5,526,751 | 18,763,758 | 18,375,761 | 37,139,519 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، جدول التقديرات السكانية لسنة ٢٠١٧

من الجدول اعلاه نجد ان الفئة العمرية الاكبر تتراوح بين (0 سنة الى 14 سنة) وتليها الفئة العمرية (من 15 سنة الى 39 سنة) مما يميز المجتمع العراقي بانه مجتمع فتي وذو نسبة نمو عالية نسبياً تصل الى (3%) سنوياً.

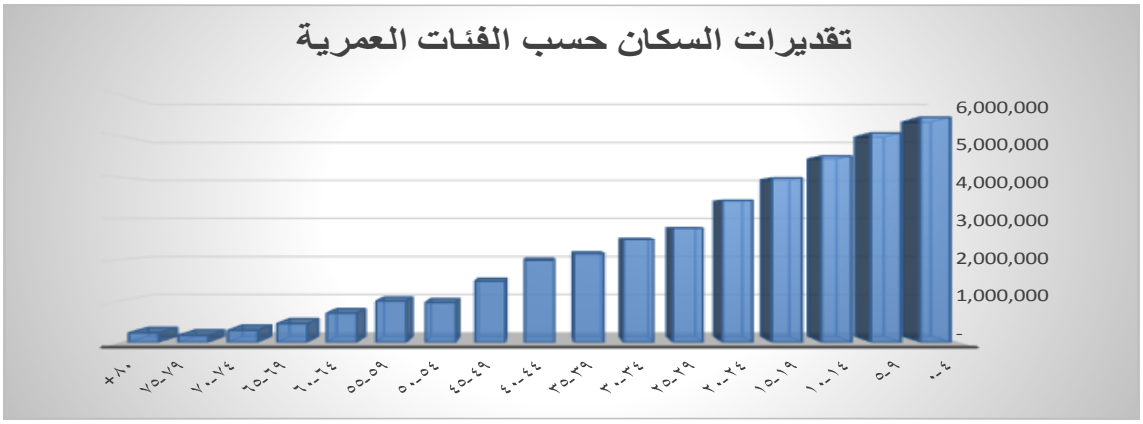


الشكل (٢): توزيع السكان حسب الفئات العمرية لسنة ٢٠١٧

من الشكل اعلاه نلاحظ ان الفئات العمرية بين (20 سنة الى 59 سنة) الفئة المنتجة تشكل نسبة (43%) من اجمالي سكان العراق وهي نسبة كبيرة تتطلب تخطيط قوى عاملة عالي الدقة لتوفير فرص عمل ملائمة لهذه الشريحة العمرية مما ينعكس ايجاباً على تنمية موارد الدولة المالية.

ومن بيانات الجدول (٣) والذي يمثل معدل ضريبة الدخل المباشرة حسب المادة رقم (8) من تعليمات الاستقطاع المباشر رقم (1) لسنة ٢٠٠٧/٢٠٠٥ ان الحد الادنى للاستقطاع الضريبي المباشر على الدخل يبلغ (3%).

ومن بيانات الجدول (٢) نجد ان الفئة العمرية المنتجة (من 20 سنة الى 59 سنة) يبلغ تعدادهم حوالي (16281565) نسمة وحسب بيانات الجهاز بلغ حصة الفرد السنوية من الدخل القومي بحدود (6000000) دينار عراقي. يبلغ عدد موظفي الدولة حوالي (3500000) موظف خاضع لضريبة الدخل ايضاً يبلغ عدد منتسبي القوات المسلحة حوالي (1500000) منتسب وهم خاضعون ايضاً لضريبة الدخل.

الجدول (٣): معدل ضريبة الدخل المباشرة

| | الشريحة (سنوياً) | السعر | الشريحة (شهرياً) |
|---|---|---|---|
| ١ | من صفر لغاية ٢٥٠,٠٠٠ دينار | %٣ | ٢٠,٨٣٣ |
| ٢ | ما زاد عن ٢٥٠,٠٠٠ دينار لغاية ٥٠٠,٠٠٠ دينار | %٥ | ٢٠,٨٣٣ |
| ٣ | ما زاد عن ٥٠٠,٠٠٠ دينار ولغاية ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار | %١٠ | ٤١,٦٦٧ |
| ٤ | ما زاد عن ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار | %١٥ | ٨٣,٣٣٣ |

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى المادة (٨) من تعليمات الاستقطاع المباشر رقم (١) لسنة ٢٠٠٧/٢٠٠٥.

فلو استبعدنا شريحة الموظفين والقوات المسلحة البالغ عددهم حوالي (5000000) من اجمالي الفئة العمرية المنتجة والبالغ عددهم حوالي (16281565) نسمة ينتج لنا الآتي:

16281565 – 5000000 = 11281565 نسمة منتجة تعمل وفق انشطة اقتصاد الظل و غير خاضعة للضريبة حيث بالغالب يمارسون ظاهرة التهرب الضريبي.

ولو افترضنا ان هذه الشريحة المتهربة ضريبياً تخضع لضريبة الدخل المباشرة وبنسبة (5%) على معدل الدخل الفردي والبالغ بحدود (6000000) دينار سنوياً للفرد الواحد وكما موضح ادناه:

(11281565 نسمة * 6000000 دينار) * 5% = 338446950000 دينار سنوياً في حالة لو طبقنا الحد الادنى لسعر الضريبة باعتبار ان الدخل الفردي الشهري (500000) دينار.

وبذلك نثبت فرضية البحث الرئيسية التي مفادها (ان للتهرب الضريبي الناتج عن انشطة اقتصاد الظل أثر كبير في المساهمة في عجز الموازنة الاتحادية).

**الاستنتاجات والتوصيات:** بعد استعراض الجانب النظري وتحليل بيانات الجانب العملي للبحث توصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن ايجازها بالآتي:

**أولاً. الاستنتاجات:**

١. تلعب الضريبة على انشطة اقتصاد الظل دور بارز في سد عجز الموازنة الاتحادية يبلغ (338446950000) دينار عراقي في السنة في حالة لو تم تطبيق الحد الادنى لضريبة الدخل المباشرة بنسبة (5%) من الدخل باعتبار ان حصة الفرد من الدخل القومي تبلغ (500000) دينار

شهرياً، اما لو طبقت الضريبة بشكل نظامي على مختلف مستويات الدخل وشرائح المجتمع العراقي قد يكون العجز هامشياً في الموازنة الاتحادية.

٢. اضافة الى ما ذكر يؤدي ضعف التشريعات ومحدوديتها التي تنظم مجال اقتصاد الظل الى المساهمة الفاعلة في ازياد هذه الظاهرة وما يصاحبها من ظواهر سلبية مثل التهرب الضريبي.

**ثانياً. التوصيات:** توصل الباحثون الى جملة من التوصيات يمكن ايجازها بالآتي:

١. رفع الوعي الضريبي للمجتمع العراقي من خلال الاعلانات والحملات التوعوية لتحفيز المكلفين بالضريبة لدفع ما مترتب عليهم من ذمم مالية ضريبية.

٢. اعادة النظر في الهياكل التنظيمية لمؤسسات الدولة مما يقلل الترهل بالمناصب ويسهم بانسيابية العمل بدل البيروقراطية المطبقة في مفاصل الدولة مما ينعكس ايجاباً بزيادة ايمان المجتمع بدور الضريبة في رفد البلد بالموارد المالية.

٣. تقليل نسبة البطالة في البلد بدعم القطاع الخاص لايجاد فرص عمل جديدة وتنظيم سوق العمل وشمول العاملين بالضمان الاجتماعي قدر الامكان لتقليل فرص نمو انشطة اقتصاد الظل والتهرب الضريبي الناتج عنها.

٤. ضرورة اعادة النظر في التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتلاءم مع حاجة المجتمع ومنع الازدواجية في فرض الضرائب على المكلفين مما يسهم في تقليل نسب التهرب الضريبي.

**المصادر**

**اولاً. الكتب العربية:**

١. أبو حشيش، خليل عواد، المحاسبة الضريبية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ط١.
٢. ابو زيد، حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.
٣. خلف، فليح حسن، المالية العامة، الطبعة الاولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٤. الداودي، زينب كريم، دور الادارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، دار نيوز للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٥. شكري، فهمي محمود-الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠.
٦. عبد العظيم، حمدي، غسيل الاموال في مص والعالم، دار الدراسات في الاقتصاد الدولي، القاهرة، ١٩٩٧.
٧. عبد العظيم، حمدي، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٨.
٨. عصفور، محمد شاكر-اصول الموازنة العامة، الطبعة السابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٥.
٩. عواضة، حسن-المالية العامة (دراسة مقارنة)، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.
١٠. الكعبي، جبار محمد علي، التشريعات الضريبية، دار السجاد للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
١١. الناشد، سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر، طبعة ٢٠٠٠.

**ثانياً. البحوث والرسائل والاطاريح:**

١. خوشناو، صباح صابر محمد ،٢٠١٩ "تحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة من (١٩٨٨-٢٠١٧)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١ العدد ٢٥.

٢. سلوم، حسن عبد الكريم والمهايني، محمد خالد-الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، بغداد، ٢٠٠٧.

٣. سلوم، حسن عبد الكريم والمهايني، محمد خالد-الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، بغداد، ٢٠٠٧.

٤. الغزالي، عيسى محمد، ٢٠٠٧، عجز الموازنة-المشكلات والحلول، دورية جسر التنمية، العدد ٦٣، السنة السادسة.

٥. غنام، فريد احمد-إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والاداء في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة كجزء منمتطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، ٢٠٠٦.

٦. محمد، مشتاق طالب محمد،٢٠١٩، اهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١ العدد ٢٤.

**ثالثاً. المصادر الاجنبية:**

1. Mirus, R & Smith, R. "CANADA'S Under Ground Economy" Canadian Business Review, Vol. 21, 1994.
2. Melville, Alan, Taxation Finance ACT, Prentice Hall, UK, 6th, 2011.

**رابعاً. التعليمات والتشريعات والدوريات الحكومية:**

١. تعليمات رقم (١) حول كيفية الاستقطاع المباشر للضريبة/وزارة المالية/لسنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

٢. تقرير التقديرات السكانية في العراق لسنة ٢٠١٧/الجهاز المركزي للإحصاء/وزارة التخطيط.

٣. تقرير المنشآت الصغيرة لسنة ٢٠٠٦/الجهاز المركزي للإحصاء/وزارة التخطيط.

٤. مسح التشغيل والبطالة في العراق ٢٠٠٦/الجهاز المركزي للإحصاء/وزارة التخطيط.